معهد نيسان للوعي الديمقراطي

فاعلية السياسات الاستثمارية في العراق

الاستاذ الدكتور
نبيل جعفر المرسومي
جامعة البصرة

بحث مقدم الى مؤتمر التخطيط الاستراتيجي الثاني
لعمل منظمات المجتمع المدني في العراق
والذي عقد في محافظة السليمانية
بتاريخ ٢٥-٢٨ حزيران ٢٠٢١ , فندق تايتانيك
برعاية معهد نيسان للوعي الديمقراطي

٢٠٢١

معهد
نيسان للوعي الديمقراطي

جميع الحقوق محفوظة©2021م

العنوان: العراق – البصرة – الجنينة

Address: Iraq - Basra - Algeneina

Website: www.nissan-ngo.com

Email: nisann2014@gmail.com

Mob: +9647721116090 / +9647827838677

فاعلية السياسات الاستثمارية في العراق

الاستاذ الدكتور

نبيل جعفر المرسومي

جامعة البصرة

التمهيد:

الاستثمار هو العصب الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية، ومن خلاله يتم تجديد الطاقة الانتاجية للبلد والاضافة عليها، اي انه المصدر الاساس لتوفير السلع والخدمات في المجتمع، فضلا عن توفير فرص العمل للمواطنين. ويرتبط مستوى النمو الاقتصادي في البلدان كافة بمدى حجم وفاعلية الاستثمار فيها، ولذلك تسعى الدول جميعها الى تفعيل وتعزيز الاستثمار المحلي وتحسين جودة المناخ الاستثماري فيها بغية جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية. ويحتاج العراق الى تصميم سياسات فعالة من اجل تعبئة المدخرات المحلية والموارد الحكومية المعطلة وادخال تحسينات مهمة على البيئة الاستثمارية من خلال تحسين الاطر القانونية والمؤسساتية والاجتماعية والسياسية التي تقيّد او تحد من امكانات الاستثمار الامثل للموارد المحلية وفي خلق عوائق كابحة للاستثمارات الاجنبية الراغبة في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في العراق. وهنا ينبغي التأكيد على حقيقة مفادها ان البيئة الاستثمارية التي تؤثر سلبا في حجم الاستثمارات تعني ان عوامل الطرد هي الغالبة، وفي حالة التأثير ايجابيا في حجم الاستثمارات فتعني ان عوامل الجذب هي الغالبة في البيئة الاستثمارية .

أولا : واقع الاستثمار في العراق

بحلول عام 2003 وعلى اثر سقوط نظام الحكم في العراق وما أدى إليه من تغيير في الاتجاهات والسياسات الاقتصادية الكلية ظهرت الدعوة إلى تبني سياسة جديدة نحو الاستثمار وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر في محاولة لمعالجة الخلل الحاصل في الاقتصاد وإصلاحه من خلال الدعوة إلى تعزيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية وقد تمثل ذلك في إصدار امر الاستثمار رقم 29 لسنة 2003 الذي لم يتم تفعليه نظراً لكونه لم يصدر من سلطة عراقية منتخبة، وقانون رقم (13) لسنة 2006. لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد زيادة ملحوظة كما يتضح ذلك من الجدول (1) ، إذ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 90 مليون دولار عام 2004 تزايد خلال السنوات التالية الى 2851 مليون دولار عام 2018 ، فيما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر ما قيمته 78 مليون دولار عام 2017 ، وتعد الامارات العربية والمملكة المتحدة وتركيا من اهم الدول المستقبلة للاستثمارات العراقية اذ انها تستحوذ على 83% من اجمالي الاستثمارات الصادرة عن العراق خلال المدة 2003 – 2015 وبقيمة 173 مليون دولار .

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الاجنبية الجديدة الواردة الى العراق 11 مشروعا في عام 2018 من خلال استثمارات موظفة من 8 شركات اجنبية وبكلفة 2851 مليون دولار وفرت 1673 وظيفة جديدة (مناخ الاستثمار ، 2019 ، 17) فيما بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة في العراق 342 مشروعا خلال المدة 2003 – 2018 بكلفة 64661مليون دولار وفرت نحو 50 الف فرصة عمل من خلال استثمارات قامت بها 261 شركة اجنبية (مناخ الاستثمار ، 2018 ، 78) . وعلى الرغم من ارتفاع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى العراق الى 13 مشروعا عام 2019 وتكلفة 2.117 مليار دولار إلا انها لا تشكل سوى 1.2% من عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي الواردة الى المنطقة العربية (مناخ الاستثمار ، 2020 ، 7) .

وتتركز الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع النفط وبخاصة في الصناعة الاستخراجية، اذ بلغ حجم الاستثمار فيه خلال المدة 2013 – 2017 نحو 13442 مليون دولار تشكل نحو 67,6% من اجمالي الاستثمار الاجنبي في العراق يليه قطاع العقارات بقيمة 3193 مليون دولار وبنسبة 16% ثم قطاع البناء ومواد البناء بقيمة 782 مليون دولار وبنسبة 4% ثم الفنادق والسياحة بقيمة 685 مليون دولار وبنسبة 3.4% .تأتي روسيا تأتي في مقدمة الدول المستثمرة في العراق بقيمة 8966 مليون دولار وذلك من خلال استثمارات الشركات النفطية الروسية وفي مقدمتها "لوك اويل" تليها الامارات العربية بقيمة 4865 مليون دولار ثم الولايات المتحدة بقيمة 2102 مليون دولار .

تقوم الهيئة الوطنية العراقية للاستثمار التي تأسست في العام 2007 وباشرت عملها في 2008، بمهام حلقة الوصل بين المستثمرين والمشاريع التي تتعلق بالاحتياجات الضرورية للعراق وضمان توفر البيئة المناسبة لدخول سهل للمستثمرين والمشاريع إلى البلد. بلغ مجموع الإجازات الصادرة عن الهيئة منذ بدء عملها ولغاية نهاية عام 2020 نحو 2400 اجازة".

من بين هذه الاجازات يوجد 970 مشروعا نسبة الانجاز فيه صفرا وتعتبر وهمية، اضافة الى 800 مشروع متلكئ تتفاوت نسب الانجاز فيها، ولكن لم تنجز"، في حين ان عدد المشاريع المنجزة هي 500 مشروعا فقط . وفي 21 نيسان 2021 اصدر رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي قرارا بإلغاء الاجازة الاستثمارية للمشاريع الوهمية والمتلكئة، أي التي نسبة إنجازها ما بين صفر الى 35 % وانتهت المدة الزمنية المتاحة لتنفيذ المشروع، ويبلغ عدد المشاريع التي ينطبق عليها ذلك المعيار 1128 مشروعا. وهو ما سينتج عنه استعادة ما يفوق 400 ألف دونم الى الدولة، بعدما كانت محجوزة تحت مظلة المشاريع الاستثمارية الوهمية وغير المنجزة". وتبلغ قيمة هذه الأراضي التقديرية نحو 90 تريليون دينار عراقي.

ثانيا: السياسات الاستثمارية في العراق

تؤثر جودة السياسات الاستثمارية بشكل مباشر على قرارات المستثمرين سواء كانوا محليين ام اجانب، فضلا عن ان الشفافية وحماية الممتلكات وعدم التمييز تعد مبادئ اساسية في السياسات الاستثمارية الرامية لتعزيز الجهود لخلق مناخ استثماري سليم لجميع المستثمرين. ولقياس مدى فعالية السياسات الاستثمارية ينبغي تحديد اهم الاساليب الحكومية في المجالات الآتية :

1- **بدء النشاط التجاري**

تشمل جميع الإجراءات المطلوبة من الدول العمل على تحسينها حتى يتسنى لرجال الأعمال البدء في ممارسة نشاطهم التجاري في أسرع وقت ممكن. تتضمن الإجراءات الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة واستكمال جميع المتطلبات والإشعارات بما في ذلك الوقت والتكلفة وطبيعة الشركة وعدد العاملين ، وكذلك رأس المال المطلوب.

يشكل قانون الاستثمار الوطني الجديد الإطار القانوني للاستثمار. على الرغم من ذلك ، ما يزال المستثمرون المحتملون يواجهون عوائق كبيرة لفهم الخطوات الأساسية للبدء بتشغيل الأعمال في العراق نظراً للتعقيد الموجود في القوانين والأنظمة والإجراءات الإدارية الحالية. إضافةً إلى ذلك ما تزال هنالك حاجة لأنظمة تنفيذية لقانون الاستثمار.

لم يحقق العراق تطورا يذكر في مجال تسهيل إجراءات استخراج التراخيص وتقليص التكلفة وعدد الإجراءات والمدة الزمنية للانتهاء من جميع تلك الإجراءات والخطوات القانونية للبدء في أي مشروع تجاري فقد بقي عدد الاجراءات المطلوبة في العراق لاستصدار تراخيص تجارية 11 اجراء بين عامي 2007 و 2011 فيما بقيت المدة الزمنية المستغرقة لإنهاء تلك الإجراءات 77 يوما، فيما ارتفعت تكلفة البدء في المشاريع التجارية في العراق من 65.9% من متوسط دخل الفرد عام 2007 الى 107.8% عام 2011 (اسماعيل وحسن ، 2017 ، 12) . غير ان العراق تمكن من تخفيض إجمالي عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل إحدى الشركات في العراق عام 2017 الى 8 اجراءات و 26 يوما و 43,3% كتكلفة تسجيل من دخل الفرد

(الجبوري ، 2018 ، http://fcdrs.com/economical/1073)

2- **تسجيل الملكية**

يعتبر تسهيل إجراءات نقل سند الملكية من البائع إلى المشتري من المميزات التي يهتم بها المستثمر بالدرجة الأولي، حيث يفيد سند ملكية العقار التجاري في تمكين مالكه من استخدامه لدى

البنوك إذا أحتاج المستثمر إلى توسيع نطاق أعماله، وتقديمه كسند ضمان لأخذ قرض جديد. يشمل تسجيل الملكية ثلاثة مؤشرات فرعية هي :

- عدد الإجراءات الضرورية لنقل الملكية.
- الوقت بالأيام اللازمة لتغطية إجراءات نقل الملكية.
- التكلفة من قيمة العقار، وتشمل الرسوم وضرائب نقل الملكية وأية مبالغ تدفع للتوثيق .

لم يتخذ العراق الاصلاحات الضرورية من أجل تسهيل الإجراءات الضرورية لنقل الملكية وتحفيز المستثمرين، الأمر الذي أدى إلى تخفيض محدود متوسط نسبة التكلفة الخاصة بنقل الملكية من قيمة العقار عام 2011 مقارنة بعام 2007 اذ انخفضت التكلفة من قيمة العقار في العراق من 6,6% عام 2007 الى 6,4% عام 2011 (اسماعيل وحسن ، 2017 ، 12) . غير العراق حقق تطورا كبيرا في هذا المؤشر عام 2017 اذ لم يعد يحتاج العراق الى اكثر من 5 اجراءات من اجل تسجيل ملكية المشروع وانخفضت نسبة تكلفة تسجيل العقار الى 5,7% من قيمة العقار، لكن العراق يحتاج الى 54 يوما لتسجيل العقار (الجبوري ، 2018 ، http://fcdrs.com/economical/1073) .

3- حماية المستثمرين

يركز مؤشر "حماية المستثمرين" على الوسائل المتبعة من أجل حماية الأقلية المساهمة في أصول الشركات من مجلس الادارة، بعدم إساءة استخدام نفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية لهم .

تتراوح قيمة المؤشر الكلي من صفر إلى 10 ويشمل 3 مؤشرات فرعية هي :

- مؤشر الافصاح، الذي يقيس قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين بسبب عدم تحمل المسؤولية والتربح الشخصي.
- مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الادارة، ويقيس قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين ومجلس الادارة من حيث سوء الادارة والاسلوب الذي ينتهجه مجلس الادارة.
- مؤشر سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى.

يسعى العراق الى توفير الحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية من خلال الضمانات التي نص عليها قانون الاستثمار العراقي وكذلك من خلال الضمانات التي كفلها انضمام العراق الى المؤسسات الدولية ومنها (الهيئة الوطنية للاستثمار، الخارطة الاستثمارية في العراق، 2019 ، http://investpromo.gov.iq/ar/province/anbar-province-2/):

- تفعيل مساهمة العراق في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
- اكمال انضمام العراق الى اتحاد هيئات تشجيع الاستثمار الدولية (مجموعة البنك الدولي) في عام 2008 والمشاركة في بعض انشطتها
- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية

- تصديق العراق على تعديل اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية عام 1980

- حصلت موافقة مجلس الوزراء على الانضمام الى اتفاقية نيويورك 1958 والخاصة بالاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية وتنفيذها .

وعلى الرغم من ذلك لم يحقق العراق تطورا ملحوظا في قيم هذا المؤشر، اذ بلغ في عامي 2009 و2011 بالنسبة لمؤشر نطاق الافصاح ومؤشر سهولة قيام المستثمرين بإقامة الدعاوي 4 من 10 ثم ارتفع الى 4,7 عام 2017 وهذا يشير الى تضارب المصالح، فيما حافظ مؤشر حماية المستثمرين على مرتبته خلال العامين المذكورين وبنحو 4,3 من 10 ثم ارتفع الى 4,7 عام 2017 . 4.التجارة عبر الحدود وهو ما يشير الى تدني حوكمة الشركات وضمان حقوق المستثمرين (الجبوري ، 2018 ، http://fcdrs.com/economical/1073) .

4- التجارة عبر الحدود

يقيس المؤشر الوقت والتكلفة باستثناء الرسوم الجمركية المرتبطة بالبضائع المصدرة والمستوردة عن طريق النقل البحري، اللازمة لتسجيل واستكمال جميع الإجراءات القانونية للمعاملات الخاصة بالتصدير أو الاستيراد، حيث يتضمن المؤشر جميع الوثائق والمستندات التي يحتاجها التاجر لتصدير أو استيراد البضائع عبر الحدود. يشمل المؤشر أيضا الوقت الذي يستغرق في تعبئة البضائع بالحاويات في المستودعات لمغادرة ميناء الدولة. بينما يشمل الاستيراد جميع الإجراءات المطلوبة منذ وصول السفينة إلى ميناء الدولة حتى تفريغها من الحمولة وإيصال البضائع إلى المستودعات.

تطلب الجمارك في العراق تقديم المستندات الآتية:-

أ. التصريح الكمركي

ب. الفاتورة التجارية مصادق عليها من غرفة التجارة والسلطات القنصلية

ج. مستندات الشحن.

د. شهادة المنشأ. حسب ما جاء في قانون الكمارك رقم 23 قد يطلب مدير عام الكمارك شهادة منشأ منفصلة، عادة تكون مصدقة من غرفة التجارة أو أي جهة مماثلة في بلد المنشأ.

هـ. شهادات المقاييس والبيطرة والصحة والسلامة الغذائية والصحة النباتية (ذات الصلة).

و. لا يشترط النظام الكمركي الفحص على البضاعة قبل الشحن.

لم يستطع العراق ان يخفض عدد الإجراءات والمستندات المطلوبة لإتمام عملية النقل، اذ بقيت الحاجة الى 10 مستندات لازمة لإتمام عمليتي الاستيراد والتصدير عامي 2009و2011 . وقد نفذ العراق بعض الاصلاحات التي خفضت من الوقت اللازم للتصدير والاستيراد وتكلفة الحاويات المعدة للتصدير والاستيراد ، اذ انخفض الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير في العراق من 102 يوم عام 2009 الى 80 يوم عام 2011 ، وانخفض الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد من 101 يوم عام 2009 الى 80 يوما عام 2011 . وانخفضت تكلفة التصدير لكل حاوية من 3900 دولار عام 2009 الى 3550 دولار عام 2011 ،

فيما انخفضت تكلفة الاستيراد لكل حاوية من 3990 دولار عام 2009 الى 3650 دولار عام 2011 . نجح العراق عام 2017 في تخفيض تكلفة التصدير الى 504 دولار وكلفة الاستيراد الى 175 دولار في حين انخفض الوقت اللازم للتصدير الى 46 يوما والوقت اللازم للاستيراد الى 75 يوما (اسماعيل وحسن ، 2017 ، 12) .

ثالثا : موقع العراق في المؤشرات الدولية للاستثمار

تكمن اهمية دراسة تصنيف البلد في المؤشرات الدولية بأنه يبين قوة الدولة وفاعلية سياستها التنموية، ومدى وجود بيئة تنافسية تؤدي الى جذب الاستثمارات الاجنبية، ورفد صانع القرار السياسي بأولويات الاصلاح الهادفة الى زيادة الانتاج وتحقيق التنمية. تقوم العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية بتزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار الاستثماري، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول والتي تحول دون تمكنها من جذب الاستثمارات. وقد أثبتت الدراسات الإحصائية أن هناك صلة قوية بين ترتيب البلد أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي، كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة على وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، والبلد الذي يحرز موقعا متقدما في مجال التنمية البشرية يحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة. وفي هذا السياق يشهد العراق تدنيا واضحا في المؤشرات الدولية للاستثمار والتي يمكن الاشارة الى اهمها وعلى النحو الاتي :

1.مؤشر اداء الخدمات اللوجستية

يعد مستوى الخدمات اللوجستية من العوامل الاساسية المؤثرة في بيئة الاعمال لأنه يؤدي الى تقليل الوقت والكلفة، ويتضمن هذا المؤشر ست مكونات رئيسة هي: الجمارك، والبنية التحتية، وسهولة الشحن الدولي، وجودة الخدمات اللوجستية، والمعدلات الزمنية لادائها وتتبعها الى السياسات الاجرائية التي يمكن تدعيم تحسين كل عنصر. وقد جاء العراق في عام 2018 في ذيل الترتيب في مؤشر الخدمات اللوجستية وبالمرتبة 192 عالميا متقدم على ليبيا ومتخلفا عن الصومال التي حلت في المرتبة 189 عالميا، فيما جاءت الامارات العربية بالمرتبة 11 عالميا (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2019 ، 22)

2.مؤشر سهولة الاعمال التجارية

من بين هذه المؤشرات المهمة اليوم هو مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدر عن البنك الدولي وهو يبين بشكل واضح وصريح مدى ملائمة بيئة الاعمال للاستثمار فيها، فكلما كان عدد الاجراءات التي يعتمدها أكثر عدداً وأطول وقتاً وأكثر كلفة كلما دلل ذلك على سوء بيئة الاعمال .

يقيس تقرير ممارسة انشطة الاعمال في العالم الانظمة التي تؤثر على 10 مجالات تجارية وهي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وانفاذ العقود، وتسوية حالات الاعسار. دخل العراق في هذا المؤشر لأول مرة عام 2005 ، على وفق هذا المؤشر احتل العراق المرتبة

114 في المؤشر لعام 2005 من أصل 155 تراجع هذا المؤشر إلى 145 عام 2006 من أصل 175 دولة ضمها المؤشر وتراجع بعدها إلى المرتبة 146 عام 2007 . وعلى وفق هذا المؤشر فأن بيئة أداء الأعمال تعاني من صعوبات عديدة متعلقة بتأسيس المشاريع واستخراج التراخيص وحماية المستثمر وغير ذلك، مما يتطلب العمل على تذليل ذلك ضمانا لسهولة أداء الأعمال. يشير التقرير إلى الحاجة في العراق إلى 8 إجراءات لتسجيل شركة تتطلب من شهرين إلى 4 أشهر"، في إجراءات الروتين يبدو العراق أسوأ من دول اكثر فقرا ولديها تحديات اقتصادية مثل أفغانستان وباكستان والسنغال، إذ يحتاج استخلاص أوراق لإنشاء مستودع أو بناء شركة إلى 167 يوما وهي أطول فترة مطلوبة مقارنة بالدول المذكورة. وبحسب المؤشر، يحتاج الحصول على الكهرباء للمشاريع التجارية إلى 5 إجراءات وهو معدل مرتفع، ناهيك عن الحاجة إلى 51 يوماً، ويضيف التقرير: يكلف افتتاح مشروع تجاري في العراق 34% من دخل الفرد وهو عامل غير مشجع للاستثمار. سجل مؤشر العراق "صفر" في قوة الحقوق القانونية من حيث الضمانات العينية والإفلاس لحقوق المقترضين والمقرضين واستنادا الى هذا المؤشر الصادر عن البنك الدولي عام 2019 والذي تتمحور بياناته من يونيو 2017 الى يونيو 2018 ، فقد جاء العراق بالمرتبة 171 عالميا (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2020 ، 23) . فيما تراجع موقع العراق ضمن هذا المؤشر الى المرتبة 172 عام 2020 .يحتاج تحسين هذا المؤشر الى الكثير من العمل من اجل تسهيل الأمور للمستثمرين وذوي الاعمال للانطلاق من اجل انشاء المشاريع الجديدة وبأقصر مدة زمنية ممكنة وذلك باختزال الروتين وإزالة المصاعب وتشجيع الاستثمارات الجديدة .

3.مؤشر الحرية الاقتصادية

تعد الحرية الاقتصادية من أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية فهي الطريق الأمثل للوصول إلى مستوى متقدم من النمو والرفاء الاقتصادي، وتقاس تلك الحرية من خلال عدة متغيرات والتي تعمل على قياس درجة الانفتاح الاقتصادي ومدى تدخل الدولة في الاقتصاد، وانطلاقا من أهمية تلك المتغيرات، تعمل عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية على قياس مؤشر الحرية الاقتصادية التي من أهمها مؤسسة هيرتاج فاندويشن بالتعاون مع صحيفة ((وال ستريت)) التي قامت بإصدار هذا المؤشر منذ عام 1995، فضلا عن صدوره من قبل مؤسسات أخرى منها مركز دبي المالي العالمي ومعهد فريسر الكندي .

يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، إذ تعد مؤسسة هيرتاج أهم المؤسسات في هذا المجال وتقوم بنشر مؤشر الحرية طبقا للمؤسسة باختيار 50 متغيرا اقتصاديا يضم 10 مجموعات تشمل ما يلي :-

أ.السياسات التجارية: تقاس من خلال المتغيرات الفرعية كمعدل التعريفة الكمركية المرجح، مدى وجود حوافز غير كمركية ، الفساد في الخدمات الكمركية .

ب.الموازنة: تقاس من خلال الهيكل الضريبي للأفراد والشركات والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الإجمالي .

ت.التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد: يقاس من خلال الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد، الملكية الحكومية للأعمال والصناعات، الناتج الاقتصادي الحكومي، حصة عائدات الحكومة من الشركات المملوكة للدولة.

ث.السياسة النقدية : تقاس من خلال معدل التضخم المرجح .

ج.استقطاب رأس المال الأجنبي والاستثمارات الخارجية: يقاس من خلال القيود على الملكية الأجنبية للأراضي، المعاملة بالمساواة لكل من المستثمر المحلي والأجنب ، مدى وجود قيود على تحويل الأرباح للخارج، مدى توافر التمويل المحلي للشركات الأجنبية .

ح.التمويل والنظام المصرفي: يقاس من الملكية الحكومية للبنوك، مدى وجود قيود على فتح فروع للبنوك الأجنبية، الأنظمة المصرفية الحكومية، مدى الحرية في تقديم أشكال الخدمات المالية كافة. سياسات الأجور والأسعار : تقاس من خلال قوانين الحد الأدنى للأجور، دور الحكومة في تحديد الأجور .

خ.حقوق الملكية: تقاس من خلال مدى انتشار أنشطة التهريب والقرصنة على الملكية الفكرية

د.التشريعات والإجراءات: تقاس من خلال رصد مدى سهولة الحصول على تراخيص مزاولة الإعمال، البيروقراطية، قوانين وأنظمة العمل وحماية المستهلك والعامل .

وقد تم تصنيف الدول في هذا المؤشر على وفق درجة تحرر اقتصادها إلى أربع فئات وهي :-

* دولة ذات اقتصاد حر (1- 1.99) نقطة .
* دولة ذات اقتصاد شبه حر (2- 2.99) نقطة .
* دولة ذات اقتصاد غير حر (3-3.99) نقطة.
* دولة ذات حرية اقتصادية معدومة (4 -5) نقاط .

أي كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل ذلك على تأثير أكبر للدولة في الاقتصاد (بمعنى حرية اقتصادية أقل) .

ويصنف العراق ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدومة، إذ بلغت درجة المؤشر 4.9 وذلك على مدار الأعوام (1997 -2001)،ارتفعت هذه الدرجة إلى 5 عام 2002 وهي أقصى درجة في مؤشر الحرية الاقتصادية مشيرة إلى عدم وجود حرية اقتصادية والى زيادة التضييق على النشاط الاقتصادي وزيادة سيطرة الدولة أو القطاع الحكومي. ونظرا لعدم توفر البيانات الكافية خلال الأعوام (2003 – 2018) فلا يوجد ترتيب للعراق في مؤشر الحرية الاقتصادية،في حين احتل العراق المرتبة 153 عالميا عام 2001 تراجع إلى المرتبة 156 من بين 161 دولة شملها المؤشر عام 2002 ، كما احتل العراق المرتبة 19 عربيا تقدم إلى المرتبة 17 عام 2001 عربيا والمرتبة 18 عام 2003 (عبد الرضا وحسن ، 2015 ، 123) .

إن تصنيف العراق ضمن مجموعة الدول المعدومة الحرية الاقتصادية خلال المدة التي سبقت عام 2003 ، أمر منطقي جدا بسبب السياسات والإجراءات الاقتصادية التي كانت تتبناها الحكومة السابقة قبل عام 2003 ، إذ عمدت الدولة في تلك المدة إلى التدخل والى حد كبير في الحياة الاقتصادية، إلا أن الوضع بعد عام 2003 اتجه نحو التغير، إذ أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية دعم وتنشيط القطاع الخاص ليضطلع بدوره في الحياة الاقتصادية من خلال إصدار القوانين ومحاولة إصلاح الوضع الاقتصادي المتردي بما يسمح بإعطاء حرية أكبر، ونستطيع القول بالرغم من عدم توافر بيانات كافية

تتيح لنا معرفة درجة المؤشر، فأن هناك تحسنا بسيطا في الحرية الاقتصادية في العراق، إلا أن هذا التحسن بقي في إطار المجموعة نفسها.

4.مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

وهو مقياس مركب يوضح مدى توافر امكانات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 56 متغيرا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المختلفة . وبناء على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من اجمالي 100 درجة ثم يقوم بترتيبها من الافضل الى الاسوأ بحسب القيم الاعلى للدرجات. ولتسهيل العرض واستخلاص النتائج تم توزيع المتغيرات الـ 56 على 11 مؤشرا فرعيا هي: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة اداء الاعمال، مؤشر حجم السوق وفرص سهولة النفاذ اليه، مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الاداء اللوجستي، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر اقتصاديات النقل، ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي .

جاء ترتيب العراق في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام 2018 بالمرتبة 106 من اصل 109 دولة، فيما يقع المتوسط العام للدول العربية بالمرتبة 68. وبلغت قيمة المؤشر في العراق 24 درجة مئوية من اصل 100 درجة وهو منخفض كثيرا قياسا الى متوسط الدول العربية الذي يبلغ 41 درجة مئوية. فيما احتل العراق المرتبة 106 عالميا في هذا المؤشر عام 2019 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019، 62)

رابعا : محددات الاستثمار في العراق

يتجه الاستثمار بشكل عام إلى الاقتصادات التي توصف بأنها جاذبه له والتي تتمتع بعدد من المزايا تدفع بالمستثمرين إلى توجيه استثماراتهم إلى هذا البلد دون ذاك، إذ أن تراجع الحافز لدى المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى بلد معين يتوقف على عدد من المحددات أو العوائق التي تواجه هذه الاستثمارات فتحول دون جذبها (استثمارات أجنبية)، أو تؤدي إلى هروبها (استثمارات محلية)، وتتمثل هذه المحددات والعوائق بالنسبة للاقتصاد العراقي في الآتي :

1- يسهم الفساد الإداري والمالي في عرقلة قدوم الاستثمار الأجنبي نحو العراق، وهذا ما أوضحته منظمة الشفافية العالمية حول الفساد في العراق الذي أظهر فيها العراق تقدما ملحوظاً واحتل مرتبة متقدمة في قائمة الدول المشهورة بالفساد، يشير تقرير لمنظمة الشفافية العالمية لعام 2017، الى أن العراق قد تخلف إلى المرتبة 169 في عام 2017 في مؤشر مدركات الفساد الذي يغطي 180دولة (المولوي 2018 ، http://www.bayancenter.org/) وأثبتت كثير من الدراسات أن رؤوس الأموال تحجم عن الاستثمار في الدول ذات معدلات الفساد العالية. وعلى الرغم من أن الخطر مقبول في الاستثمارات بشكل عام، فإن الخطر الناتج عن الفساد لا يمكن التنبؤ بتأثيره، وقد يؤدي هذا الخطر لفشل الاستثمارات بشكل كلي. وبهذا التأثير السلبي للفساد على الاستثمارات، يؤثر الفساد بالتالي على النمو الاقتصادي، وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن ضعف النمو الاقتصادي في كثير من دول أميركا الجنوبية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار الفساد. ولقد أشار المنتدى الاقتصادي العالمي بأن الفساد يزيد التكاليف في العالم وفي القطاع الخاص بمعدل أكثر من 10%. ووفقاً للدراسات الاستقصائية لمجموعة البنك الدولي للعام 2016 فقد وُجد أن 53.2% من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اعتبرت الفساد بمثابة العقبة الرئيسية أمام ممارسة الأعمال التجارية. ان الفائدة التي تجنيها الأعمال التجارية من خلال مكافحة الفساد والشفافية والحوكمة في الشركات، تتمثل في: توفير التكاليف وتقليل المخاطر والنمو المستدام (البنك الدولي ، 2018 ، https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report)

2- يخلق غياب قوانين في مجالات تهم المستثمرين الأجانب أيضاً الغموض لديهم. ويتضمن ذلك عدم تنفيذ قوانين للمنافسة وحماية المستهلك والتي تعد أساسيةً لإعطاء جميع الأعمال فرصةً متساويةً في السوق. لا يوجد قانون أراض شامل في العراق. ويحدد القانون المدني لسنة 1951 الحقوق العامة، بما في ذلك الحقوق بين ملاك الأراضي وبين الملاك المشتركين. وتغطي قوانين وأنظمة أخرى الضرائب على العقارات، وحقوق الملكية، والتسجيل، والملكية الأجنبية. ويعد قانون التسجيل لسنة 1971 التشريع الرئيس الذي يحكم تسجيل الأراضي. وبموجب هذا القانون، تم إنشاء سجل للأراضي في بغداد وفروع للتسجيل في جميع أنحاء البلاد. ويقيد القانون الوصول إلى المعلومات حول الأراضي بمالك الأرض، وأصحاب الحقوق على الأرض، والقضاء وأية سلطة حكومية. يضع القانون نظاما عمليا، لكن "قلة الشفافية ودرجة التوقع وبطء الإجراءات القضائية العراقية التي تمنع المستثمرين في العادة من الاعتماد عليه بسبب مسار الإجراءات القضائية لتسوية النزاعات.ويكمن الخطأ في التطبيق وليس في نص القانون". يجيز القانون العراقي للشركات تسوية نزاعاتها بموجب قانون غير عراقي أو في محاكم غير عراقية، باستثناء النزاعات المتعلقة بالأراضي في العراق والنزاعات العمالية في العراق. ويعد تنفيذ الأحكام القضائية أمراً شائكاً .

3- عدم الاستقرار السياسي والأمني يعد عائقا رئيسا في جذب الاستثمارات أو توسيعها في الاقتصاد العراقي، فالبيئة السياسية العراقية غير مكتملة الملامح وأن إقامة ديمقراطية حقيقية ما زالت في طور تكوين بما يمكن أن تنطوي عليه من تعددية سياسية وعلاقة متوازنة بين الأحزاب السياسية ومكافحة الإرهاب وإقامة المؤسسات التي تضمن سلامة الاستثمارات .

4- ضعف القطاع المالي: يتكون القطاع المالي من المصارف وأسواق المال، فضلا عن قطاع التأمين، إذ يحتل القطاع المالي بمكوناته الثلاثة دورا مهما في التوسط بين المدخرين والمستثمرين، ويقلل من كلف توفير المعلومات بين أطراف السوق. ويمثل التطور في السوق المالية أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء لأنها تسهل على المستثمر الحصول على الموارد المالية عند الحاجة والقدرة على توظيفها عند توفر الموجودات، وأنها تسهل على المستثمر الخروج من السوق بأقل الخسائر. القطاع المالي في العراق لم يزل دون المستوى المطلوب، وهو يفتقر إلى الكفاءة اللازمة والتي تمكنه من ان يؤدي دورا فاعلا في الاقتصاد العراقي من حيث تأثيراته في توفير الائتمان اللازم والسيولة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

5- يعاني الاقتصاد العراقي من تخلف واضح في البنية التحتية التي تشمل الطرق والجسور والمطارات ووسائل النقل والكهرباء والاتصالات وغيرها. وعلى الرغم من ذلك التحسن النسبي البسيط، إلا أن البنية التحتية ما تزال تعاني من التخلف والإهمال مثل خدمات البلدية كالماء والكهرباء،وما يعكسه ذلك من تراجع في مستوى القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي.

6- على الرغم من التأكيد على إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في العملية الاقتصادية وفي تحريك الاقتصاد على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا إن نسبته استمرت بالانخفاض نظراً لضعف إمكاناته قياساً بالقطاع العام . وعلى الرغم من ذلك فقد نشط القطاع الخاص المحلي في العراق بشكل ملحوظ في قطاع التجارة، إلا انه بشكل عام بقي ضعيفاً، لاسيما في القطاعات الإنتاجية وغير قادر على تولي مسؤولية إدارة النشاط الاقتصادي الخاص بشكل فاعل، مما شّكل إعاقة حقيقية للاستثمار، إذ تتطلب العملية الاستثمارية وجود أفراد ومؤسسات وشركات لديها الخبرة الكافية والموارد المالية والتقنية اللازمة للدخول في عملية الاستثمار (عبد الرضا ، 2012 ، 126 – 128)

خامسا : عوائق الاستثمار في العراق

لغرض التعرف على واقع الاستثمار في العراق ومحدداته وسبل تطويره، فقد تم اعداد 100 استبانة موجهة الى المستثمرين المحليين والاجانب وبنسبة 92% للمستثمرين المحليين و 8% للمستثمرين الاجانب. وقد تضمنت استمارة الاستبانة على مجموعة من الاسئلة تتعلق بالخطوات الاجرائية والمراحل التي تمر بها العملية الاستثمارية وصولا الى قيام المشروع الاستثماري مع الاخذ بنظر الاعتبار مؤثرات البيئة الداخلية والخارجية. ومن خلال تحليل الاستبانات تم تحديد اهم العقبات التي تواجه المستثمرين المحليين والاجانب وعلى النحو الاتي :

1- ضعف التشريعات المحفزة للاستثمار : في عام 2006 صدر قانون الاستثمار رقم (13) والذي يمثل خطوة مهمة في مجال جذب الاستثمار بما تضمنه من امتيازات وإعفاءات، وبالرغم من ذلك فأن هذا القانون يتضمن بعض نقاط الضعف التي شكلت عائقاً أمام الاستثمار المحلي والأجنبي كما يرى ذلك 85% من المستثمرين الذين تم استطلاع آرائهم بموجب الاستبانات التي اجريت لهم، ومن بين نقاط الضعف هذه تبرز مسألة التحكيم وتوفير الضمانات ضد مشاريع التأميم، إذ أن القانون رقم (13) لسنة 2006 لا يحتوي على ضمانات كافية لحماية المشاريع من التأميم خاصة مع وجود عبارة استثناء والتي ألحقت بضمانات في الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة التي تعطي القضاء العراقي الحق في البت في أحكام المصادرة والتأميم، ومع غياب التحكيم الدولي فان ذلك من شأنه أن يضعف قدرة الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات على الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة إلى المستثمرين في الخارج وإبقاء المخاوف قائمة في طريق النهوض بالقطاع الخاص المحلي على عكس قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 في كوردستان، وكذلك قانون الاستثمار العربي رقم (62) لسنة 2002 اللذين تضمنا الضمانات الكافية لذلك. وبالتالي فان وجود الحوافز والتسهيلات المغرية لا يمكن له أن تسهم في جذب الاستثمار ما لم يقترن ذلك بمسألة التحكيم الدولي التي يمكن لها إن توفر الضمان الكافي لشعور المستثمر بالثقة. كما يلاحظ ان 56% من المستثمرين يعتقدون ان المؤسسات الحكومية (وفي مقدمتها الكمارك وعقارات الدولة والمؤسسات المالية) تلتزم بقانون الاستثمار. كما يعتقد 92% من المستثمرين بان وجود أكثر من مؤسسة حكومية تعني بالاستثمار يسبب ارباكا للمستثمرين. كما يرى 62% من المستثمرين بأنه احيانا لا يتم العمل بقانون الاستثمار اذا ما تداخل النص القانوني لقانون الاستثمار مع القوانين النافذة. وقد اتفق جميع المستثمرين بأن انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار يؤدي الى عدم الثقة او عدم اطمئنان المستثمر على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات وعدم ثباتها، الأمر الذي يجعل المستثمر في حالة من القلق وعدم الاطمئنان على استثماراته. يعتقد 64% من المستثمرين ان المستثمر لا يتم تعويضه في حال تعرضه لانتهاك صريح مخالف للقانون . وعلى الرغم من ذلك يعتقد 75% من المستثمرين ان الحوافز التي ينص عليها قانون الاستثمار بشكل عام او في بعض مواده مشجعة على الاستثمار في العراق .

2- الاجراءات الخاصة بمنح الاجازة الاستثمارية: ومنها عدم العمل بالنافذة الواحدة التي تعد احد الأساليب المتطورة الحديثة لمواجهة الفساد الإداري الناتج من خلال الاحتكاك بين الموظف والمستثمر والفوضى في أداء الأعمال، وان عدم تفعيل دور النافذة الواحدة في العمل الاستثماري يؤدي إلى عدم إنجاز الطلبات الاستثمارية في الأوقات المحددة لها قانوناً، فضلا عن تعدد الجهات القطاعية المانحة للتراخيص والموافقات، كون مندوبيها في دائرة النافذة الواحدة لا يمتلكون الصلاحيات اللازمة للبت في مشاريع الاستثمار التي تعرض عليها وتعدد الآراء بخصوص هذه المشاريع. وفي حالات عديدة يكون رفض بعض المشاريع غير مسوغ فنيا واقتصاديا. يتفق 65% من المستثمرين الذين تم استطلاع آرائهم بموجب استمارات الاستبيان ان النافذة الواحدة لا تعمل بموجب قانون الاستثمار العراقي. فيما يرى 25% منهم فقط ان دائرة النافذة الواحدة تقدم الخدمة متكاملة ابتداء من إجراءات اصدار الاجازة الاستثمارية والبدء بتنفيذ المشروع وانتهاءا بإنجاز المشروع في حين يعتقد 33% من المستثمرين ان تقديم هذه الخدمة المتكاملة لا يحصل دائما وانما في بعض الاحيان فقط. و يرى 92% من المستثمرين ان التعامل المباشر بين الموظفين والجهات المسؤولة عن منح التسهيلات الإدارية مع المستثمر يؤدي إلى عقد الصفقات وبالتالي تحقق الفساد الإداري والمالي .

يتفق 25% فقط من المستثمرين على ان المدة الزمنية المستغرقة لإصدار الاجازة الاستثمارية مقبولة بينما قال 21% منهم ان المدة الزمنية مقبولة الى حد ما ولكنها عرضة للتغيير وفي المقابل يعتقد 54% من المستثمرين ان الخدمة غير مقبولة. وقد اشتكى 83% من المستثمرين من الصعوبات الخاصة بتقديم الطلب للحصول على رخصة استثمارية من خلال مليء كافة حقول استمارة الطلب الموجودة على الموقع الالكتروني. وقد وافق 9% فقط من المستثمرين على اعتماد هيئة الاستثمار المخاطبات الالكترونية مع المؤسسات المالية (الممولة /الضامنة) في خطة تمويل المشروع، في حين قال 36% منهم بأن هيئة الاستثمار تعتمد احيانا المخاطبات الالكترونية فيما اكد 55% من المستثمرين على عدم اعتماد هيئة الاستثمار على المخاطبات الالكترونية. وعلى العموم يتفق اغلبية المستثمرين على : تداخل الجهات الأخرى مثل الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومالكي الأراضي والمؤسسات الحكومية الاخرى، محدودية الجهود المبذولة من المؤسسة الاستثمارية، منح الاجازات الاستثمارية لمؤسسات غير كفوءة. وعدم وجود دعم مالي حقيقي للمستثمر، طول المدة الزمنية المستغرقة للحصول على الاجازة الاستثمارية، الموقع الالكتروني غير مفعل، فضلا عن منح الاجازات الاستثمارية الى وسطاء

يقومون بعرضها للبيع وعدم المباشرة بالمشروع لعدة سنوات. ونتيجة لذلك اتفق 92% من المستثمرين على ان انجاز المعاملات الإدارية اللازمة للحصول على إجازة الاستثمار في العراق يتسم بالتعقيد والصعوبة ولا ينسجم مع متطلبات استقطاب الاستثمارات الخارجية والداخلية وتوزيعها بالشكل الأمثل.

3- الخارطة الاستثمارية: من خلال تحليل اجابات المستثمرين على الاسئلة التي تضمنها استمارات الاستبيان تتضح بعض الحقائق المتعلقة بعدم جاذبية الخارطة الاستثمارية التي تعدها هيئة الاستثمار الوطنية وهيئات الاستثمار المحلية كما يشير الى ذلك 71% من المستثمرين، وعدم واقعيتها، فضلا عن انها لا تغطي جميع القطاعات ولا يجري تحديثها سنويا كما ان الارباك واضح في المشاريع الاستثمارية بسبب وجود أكثر من جهة تعني في الاستثمار سواء كانت قطاعية او تقسيمات إدارية (هيئة وطنية وهيئات محافظات– وزارات – بلديات، الخ). فضلا عن ان السياسة الاستثمارية غير واضحة. وقد اكد 80% من المستثمرين بأنهم يتحملون اجور الخدمات التي تقدمها الجهات القطاعية لاصدار الاجازة الاستثمارية. ونتيجة لذلك يعتقد 9% فقط من المستثمرين ان إجراءات تقديم طلب الاستثمار تجري بسهولة .

4- صعوبة حصول المستثمرين على التمويل: يلاحظ ضعف الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية المختصة الناجم عن التشدد في إجراءات الحيطة المالية من جهة، فضلا عن التزام هذه المصارف بسقوف محدده للائتمان من جهة أخرى. يعتقد 82% من المستثمرين الذين تم استطلاع آرائهم بصعوبة الحصول على القروض الميسرة وفقا للقانون .

5- الصعوبات التي تواجه إبرام العقد الاستثماري حول تمليك أو إيجار الأراضي مع الجهات المالكة وخاصة دائرة عقارات الدولة مما يعد معوقا" حقيقيا" وعنصرا" طاردا" للاستثمار وتسبب في إضاعة الكثير من الوقت والجهد للهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات في ظل حاجة الدولة إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتنفيذ مشاريع استثمارية تصب في تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها، فضلا عن التأخر في توفير الأراضي اللازمة للمشاريع الاستثمارية، والصعوبة البالغة التي يعانيها المستثمر بسبب البيروقراطية للحصول على الأرض المخصصة للمشروع الاستثماري، وعدم التزام الجهات المالكة للأراضي بتحويلها الى المستثمر، فضلا عن ان اغلب الأرضي تكون مشغولة من متجاوزين، ناهيك عن العشوائيات التي امتدت الى مراكز المدن، يضاف الى ذلك صعوبة تغيير جنس الأرض بسبب التصاميم الأساسية ووجود دعاوى نزاعات ملكية على بعض الأراضي المرشحة للاستثمار.

وقد اتفق اغلبية المستثمرين على ان الفرص الاستثمارية في الخارطة الاستثمارية لا تتضمن تخصيص الاراضي، كما ان 8% فقط من المستثمرين يعتقدون ان الاراضي المخصصة للاستثمار تتناسب مع طبيعة المشروع الاستثماري . ويتفق كل المستثمرين الذين تم استطلاع آرائهم على ان الاراضي المخصصة للاستثمار مشغولة من متجاوزين. ويؤكد 58% من المستثمرين على ان هيئة الاستثمار لا تقوم بإزالة التجاوز عن الاراضي المخصصة للاستثمار قبل تسليمها للمستثمر. فيما يرى 25% من المستثمرين ان الهيئة تقوم احيانا بإزالة التجاوز قبل تسليم الارض للمستثمر. ويقول 82% من المستثمرين ان تنفيذ اي مشروع استثماري في المناطق التي تسيطر عليها العشائر او الجماعات الخارجة عن القانون يتطلب من المستثمر دفع أتاوات او إعطاء مقاولات ثانوية لتلك الجهات لضمان عدم تهديدهم للمشروع .

6-التجاذبات السياسية في المحافظات: انعكست سلبا على مجريات العملية الاستثمارية. وقد اكد على تلك الحقيقة 92% من المستثمرين، كما اكدوا على ان استخدام المكونات السياسية لنفوذها ومكانتها السياسية لأغراض شخصية يؤثر على الفرص الاستثمارية المتاحة. ويعتقد 83% من المستثمرين ان للاصطفاف والعسكرة السياسية تأثير سلبي على قطاع الاستثمار. ويرى 75% من المستثمرين عدم سيادة حكم القانون على الخلافات كافة التي تحصل في قطاع الاستثمار . ويعتقد 92% من المستثمرين ان للعشائر والجماعات الخارجة عن القانون تأثير سلبي واضح على الاستثمار في العراق كما ان الأراضي المخصصة للمشاريع الاستثمارية والواقعة في مناطق نفوذ العشائر او الجماعات الخارجة عن القانون تكون غير مرغوبة و تعتبر طاردة للاستثمار .

سادسا : المقترحات الخاصة بتعزيز الاستثمارات في العراق

1- تفعيل قانون الاستثمار وتعديل التشريعات من خلال لجان مشتركة من الخبراء العاملين في مجال الاستثمار ومن القطاع الخاص
2- توحيد الجهات المعنية بالاستثمار بجهة واحدة تعني بالاستثمار
3- تشريع القوانين التي تسهل عملية اشراك المصارف في تمويل المشاريع الاستثمارية والشراكة معها وادخال الشركات الأجنبية في مجال الاستثمار
4- تفعيل عمل النافذة الواحدة واعطائها الصلاحيات اللازمة لاصدار اجازات الاستثمار
5- تحديث الخارطة الاستثمارية وتخصيص الأراضي الخاصة بكل مشروع
6- كسب ثقة المستثمر من خلال توفير الحماية الأمنية والحماية المالية
7- تفعيل هيئات التحكيم الدولية
8- متابعة الهيئة للمشاريع المنفذة وسحب الاجازة الاستثمارية من المستثمرين غير الكفوئين أو المتلكئين (مثلا: سحب الاجازات من الشركات التي لم تباشر خلال 60 يوما من منح الاجازة الاستثمارية)
9- تحصين المستثمرين وزيادة الضمانات للمستثمر من خلال تشريع قانون يحمي المستثمر من الابتزاز او تعويض مشروعه في حال الفشل بسبب ظرف قاهر
10- ابعاد الأحزاب عن التأثيرات السلبية على المشاريع
11- حماية المستثمرين من خلال تفعيل القانون الذي يحمي المستثمر في حال فشل المشروع بسبب النزاعات المسلحة والظروف القاهرة.